منظمة التعاون الإسلامي

OIC/PAL-02/NY2022/6COM/REP /FINAL

الأصل: عربي

تقرير اجتماع

اللجنة السداسية المعنية بفلسطين

المقدم إلى

الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

نيويورك

19 أيلول/ سبتمبر 2022م

تقرير

اجتماع اللجنة السداسية المعنية بفلسطين

المقدم إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي

نيويورك – 19 سبتمبر 2022م

أولاً: في يوم الاثنين الموافق 19 سبتمبر 2022 ، اجتمعت اللجنة السداسية المعنية بفلسطين على هامش الاجتماعات العامة للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، برئاسة معالي السيد حسين إبراهيم طه ، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

ثانياً: حضر الاجتماع أصحاب المعالي وزراء خارجية الدول الأعضاء في اللجنة التالية:

- جمهورية باكستان الإسلامية،
- جمهورية السنغال،
- جمهورية غينيا،
- دولة فلسطين،
- ماليزيا،

وحضرت الدول الأعضاء التالية كمدعوين:

- الجمهورية التركية
-

ثالثاً: افتتح الأمين العام الاجتماع بخطاب أكد فيه موقف المنظمة الثابت تجاه قضية فلسطين والقدس الشريف العادلة. ودعا إلى حشد كافة الجهود السياسية والقانونية لتسخير الإجماع الدولي طويل الأمد بشأن الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما دعا إلى تنشيط الجهود لإطلاق عملية سلام برعاية دولية متعددة الأطراف، وفق جدول زمني محدد، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. وشدد على ضرورة استمرار الضغط على مجلس الأمن الدولي لاتخاذ إجراءات عملية لتنفيذ قراراته، بما في ذلك القرار 2334 الصادر في 23 كانون الأول / ديسمبر 2016، الهادف إلى وضع حد لسياسات إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية غير القانونية والاحتلال غير القانوني بجميع مظاهره وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير، واستقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد الحل العادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (الدورة الثالثة). ودعا

مجلس الأمن الدولي إلى الموافقة على الفور على عضوية دولة فلسطين الكاملة التي طال انتظارها في الأمم المتحدة، وتوفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني، بما يتوافق مع القانون الإنساني الدولي.

رابعا: ألقى وزير خارجية دولة فلسطين خطاباً أطلع فيه الاجتماع على الأوضاع الحرجة والمتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة ، وخاصة في مدينة القدس، نتيجة استمرار إسرائيل في بناء جدار الضم والفصل العنصري والأنشطة الاستيطانية الاستعمارية، وغيرها من الإجراءات والممارسات غير القانونية التي تهدف إلى تهويد المدينة المقدسة، بما في ذلك استمرار مصادرة الاملاك والتهجير القسري للعائلات الفلسطينية في المدينة في محاولة مستمرة لتغيير تركيبتها الديمغرافية وهويتها ووضعها القانوني، في انتهاك جسيم للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وشدد على خطورة الاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة على المسجد الأقصى المبارك وانتهاكات الوضع التاريخي والقانوني القائم في الحرم الشريف باعتباره مكان عبادة للمسلمين فقط. وشدد على الحاجة الملحة لحماية المسجد الأقصى المبارك وضرورة توحيد جهود ومواقف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لدعم الوجود والصمود الفلسطيني في القدس، والحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني وتعزيز تحقيقها، وكذلك الوقوف ضد جميع السياسات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية، بما في ذلك عن طريق بذل جهود فورية ومنسقة لمحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على انتهاكاتها وجرائمها وصولا الى إنهاء منظومة الاحتلال العنصري غير الشرعي الاسرائيلي وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. كما قدم الوزير الفلسطيني عرضاً موجزاً عن التحركات السياسية التي تقوم بها دولة فلسطين في المحافل الدولية.

خامساً: ألقى أعضاء اللجنة السداسية المعنية بفلسطين خطابات أكدوا فيها مجدداً دعم دولهم المبدئي والثابت للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. كما أعربوا عن قلقهم العميق إزاء تدهور الأوضاع في فلسطين المحتلة، وازدياد التحديات والمعاناة الهائلة التي يكابدها الشعب الفلسطيني، ودعوا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته تجاه حمل إسرائيل، قوة الاحتلال، على إنهاء انتهاكاتها للقانون الدولي وهجماتها واضطهادها الواقع على الشعب الفلسطيني. كما طالبوا المجتمع الدولي بممارسة الضغط على إسرائيل، بما في ذلك من خلال تدابير ملموسة للمساءلة، لإجبارها على وضع حد لجميع أنشطة الاستيطان الاستعماري والانتهاكات المستمرة التي تُرتكب في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في مدينة القدس، واحترام القانون الدولي. وشددوا على ضرورة إطلاق عملية سياسية متعددة الأطراف لتحقيق رؤية الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967 وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ولتحقيق السلام العادل والدائم.

سادساً: قدمت اللجنة التوصيات التالية للاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

1- أكد الاجتماع على ضرورة متابعة تنفيذ جميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية المتعلقة بقضية فلسطين والقدس العادلة، والهادفة إلى النهوض بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وإيجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ككل.

2- أكد الاجتماع على الصبغة المركزية لقضية القدس الشريف للأمة الإسلامية، وضرورة الحفاظ على طابعها العربي الإسلامي، والدفاع عن حرمة الأماكن الإسلامية والمسيحية. وشدد على دور الوصاية الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية في هذا الصدد وإدارة الأوقاف الإسلامية للمسجد الأقصى المبارك / الحرم الشريف. كما أدان السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية وغير الشرعية الهادفة إلى تغيير الوضع الجغرافي والديمغرافي لمدينة القدس وهويتها العربية، ورفض جميع الادعاءات الإسرائيلية بالسيادة على مدينة القدس التي لا تزال أرضاً محتلة وضمها غير مشروع وباطل.

3- أكد الاجتماع مجدداً دعمه المبدئي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال وممارسة سيادته في دولته فلسطين وعاصمتها القدس، ودعا دول العالم إلى دعم حق دولة فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والذي تم تأخيره ظلماً.

4- أكد الاجتماع مجدداً دعمه المستمر لجهود دولة فلسطين للانضمام إلى المزيد من المنظمات والمعاهدات والمواثيق الدولية كعضو شرعي في المجتمع الدولي.

5- أكد الاجتماع مجدداً على حقوق اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك حق العودة والتعويض وفقاً للقانون الدولي وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الصادر في 11 كانون الأول / ديسمبر 1948.

6- أكد الاجتماع مجدداً عدم قانونية التدابير الإسرائيلية في القدس المحتلة، وأدان جميع أعمال الحفريات الخطيرة التي تقوم بها إسرائيل أسفل المسجد الأقصى المبارك، وطالب المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بتحمل مسؤولياتهما تجاه حمل إسرائيل، قوة الاحتلال، على الامتثال للقانون الدولي ووضع حد لجميع ممارساتها غير القانونية وغير الشرعية في القدس المحتلة واحترام الوضع التاريخي والقانوني القائم للأماكن المقدسة في المدينة.

7- أدان الاجتماع بشدة سياسة إسرائيل، قوة الاحتلال، وممارساتها الاستيطانية الاستعمارية غير القانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، وأعرب عن قلقه العميق إزاء تصاعد العنف والاستفزازات والتحريض والإرهاب التي يرتكبها مستوطنون إسرائيليون متطرفون بحق المدنيين الفلسطينيين بمن فيهم الأطفال وممتلكاتهم.

8- رحب الاجتماع بالتقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية في فبراير الماضي، والذي خلص إلى أن إسرائيل تمارس الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني، وبالتالي ترقى إلى جريمة ضد الإنسانية.

9- رحب الاجتماع بالتقرير الصادر في 7 حزيران / يونيو 2022 عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، والتي أكدت في توصياتها على ضرورة ضمان مساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها، وإنهاء احتلالها تماشياً مع قرارات مجلس الأمن الدولي، وتصحيح الظلم التاريخي الواقع على الشعب الفلسطيني.

10- أدان الاجتماع اغتيال قوات الاحتلال الإسرائيلي للصحفية شيرين أبو عقله في أيار / مايو الماضي أثناء قيامها بواجبها الصحفي وكتابة تقارير عن الجرائم الإسرائيلية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، وأكد أن هذه الجريمة النكراء تستدعي تحقيقا دوليا مستقلا وضمان المساءلة واكد من جديد الحاجة إلى توفير الحماية اللازمة للصحفيين والإعلاميين العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

11- دعا الاجتماع إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع دخول منتجات المستوطنات الإسرائيلية إلى الأسواق الدولية، وفرض عقوبات على الشركات التي تساهم في الأعمال الاستيطانية الاستعمارية التي تقوم بها إسرائيل، قوة الاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس.

12- أكد الاجتماع على القرارات الدولية ذات الصلة بشأن فلسطين وضرورة العمل على تنفيذها وضمان الالتزام بالقرارات ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب الصادرة بتاريخ. 12 أغسطس 1949.

13- أكد الاجتماع من جديد دعمه للسلام العادل والشامل على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك، قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242 (1967) و338 (1973) و476 (1980) و478 (1980)، 1397 (2002) و1515 (2003) و2334 (2016)، بالإضافة إلى المبادئ والمعايير المتفق عليها دولياً والتي تدعو إسرائيل، قوة الاحتلال،

إلى الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس، والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

14- دعا الاجتماع المجتمع الدولي والأطراف الأخرى إلى المشاركة بفاعلية في رعاية عملية سياسية متعددة الأطراف لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حل الدولتين وتحقيق استقلال دولة فلسطين على حدود 4 حزيران / يونيو 1967م، وعاصمتها القدس، استناداً الى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

15- أعرب الاجتماع عن انشغاله العميق إزاء الظروف المأساوية التي يعيشها الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون والعرب، بمن فيهم الأطفال، في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية، ودعا المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، إلى فضح إسرائيل، قوة الاحتلال، غير الإنسانية في سجونها، وممارسة الضغط عليها لإطلاق سراح جميع الاسرى الفلسطينيين والعرب.

16- أكد الاجتماع مجدداً المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين العادلة إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل وشامل يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وتجسيد استقلال دولتهم على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

17- جدد الاجتماع رفضه للقرار غير القانوني الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بمدينة القدس "عاصمة لإسرائيل" المزعومة ونقل سفارتها إليها، باعتباره قراراً باطلاً ولاغياً وانتهاكا صارخاً لقرارات الشرعية الدولية. كما أكد مجدداً أن مدينة القدس ستبقى العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، وأن هذا القرار لن يغير الوضع القانوني للمدينة المحتلة ولن يضفي أي شرعية على ضمها غير القانوني من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

18- دعا الاجتماع جميع الدول إلى الاحترام والتنفيذ الكاملين لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 لعام 1980، مهيباً بها أن تمتنع عن دعم قرار الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس "عاصمة مزعومة لإسرائيل" وان تمتنع عن نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس.

19- أكد الاجتماع على عدم أهلية إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتولي مناصب في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية؛ بوصفها دولة احتلال تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية، ودعوة الدول الأعضاء الى عدم دعم أي ترشح لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في المحافل الدولية.

20- أكد الاجتماع على اعتبار أوراق التفويض التي تقُدمها إسرائيل الى الأمم المتحدة غير شاملة الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ 1967 بما فيها مدينة القدس.

21- تجديد الاجتماع مطالبة الدول والمؤسسات والأجهزة الدولية، بالالتزام بالتشريعات الدولية بشأن القدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في 1967؛ كما دعاها إلى عدم المشاركة في أي اجتماع أو نشاط يخدم الأهداف الإسرائيلية المتمثلة في إحكام احتلالها وضمها غير القانوني للمدينة المقدسة.

22- أدان الاجتماع محاولة إسرائيل تغيير الهوية والطابع الهيكلي والتاريخي للقدس عنوة، بما في ذلك تغيير أسماء الطرق في المناطق الواقعة تحت احتلالها، ودعا المجتمع الدولي إلى رفض المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى طمس جغرافية المناطق المحتلة وديمغرافيتها في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

23- أكد الاجتماع على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 237 (1967) بشأن عودة النازحين الفلسطينيين، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (III) بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لأي تسوية عادلة وشاملة.

24- أكد الاجتماع على مسؤولية وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الوفاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين العمل وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن. ودعا الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى دعم تجديد ولاية الأونروا وتقديم الدعم التمويلي للوكالة، بما في ذلك من خلال وقف منظمة التعاون الإسلامي للاجئين الفلسطينيين، لتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها الإنسانية والتنموية الحيوية إلى اللاجئين الفلسطينيين.

25- جدد الاجتماع مطالبته الدول الأعضاء إلى الالتزام بقرارات القمم الإسلامية والمؤتمرات الوزارية الإسلامية بشأن القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وذلك عند التصويت في الأمم المتحدة والمحافل الدولية.

26- كلف الاجتماع الأمين العام باتخاذ ما يلزم من تدابير لتكثيف الاتصالات والتنسيق بين منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة والوكالات المعنية بقضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، إدراكا منها للمواقف المبدئية لهذه المؤسسات وتضامنها الطويل الأمد ودعمها للكفاح العادل لأبناء الشعب الفلسطيني.